**المملكة المغربية**
**وزارة العدل والحريات**
**الوزير**
**الدورية رقم: 11 س3**

11 مارس 2013

**إلى السادة:**

**الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف**

**وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية**

**الموضوع:** حول الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها بعض شركات قطاع ترحيل الخدمات **"offshoring"**.

**سلام تام بوجود مولانا الإمام**

**و بعد،**

يلغني أن بعض الشركات المشتغلة في قطاع ترحيل الخدمات **"offshoring"**، تعاني من بعض الممارسات غير القانونية المتمثلة في عمليات الغش والاحتيال التي يرتكبها في حقها بعض العاملين بها عبر استغلال أنظمتها المعلوماتية للقيام بجرائم الكترونية تمس بمصالحها ومصالح زبنائها، الأمر الذي يسهم في إلحاق خسائر مادية فادحة بها ومن تم بالاقتصاد الوطني، ويدفع بعض الشركات إلى التفكير في نقل نشاطها نحو دول أخرى.

ونظرا لكون قطاع ترحيل الخدمات يعد من بين المهن العالمية بالمغرب التي تحظى باهتمام خاص نظرا لما تلعبه من دور محوري في خلق مناصب الشغل و دعم الميزان التجاري، فإني أهيب بكم أن تولوا عناية خاصة للشكايات المقدمة من طرف هذه الشركات وإحالتها للبحث على ضباط للشرطة القضائية ذوي كفاءات وقدرات خاصة تؤهلهم للتعامل مع مثل هذا النوع من القضايا، والسهر على تحريك الدعوى العمومية في حق المخالفين بالسرعة والحزم اللازمين، مع موافاة هذه الوزارة بقائمة الشكايات والملفات المفتوحة لديكم المتعلقة بهذا النوع من القضايا وإشعاري بكل ما قد يعترضكم من صعوبات في الموضوع. **والسلام.**

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد